واشار للنتيجة بقوله فيجب اي الحدوث للاجرام واما قوله والحركة والسكون
ملازمان للجرم الخ فتمهيد للكبرى باعادة الصغرى الا انه انقلب عليه
الكلام سهوا لانه جعل الاعراض هي الملازمة للاجرام والمص جعل الاجرام
هي الملازمة والملازمة واذا كانت تفيد ان كلا منهما يلزم الاخر الا ان المناسب
ما سلكه المص من جعل الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة لا عكسه فكان حق
التعبير ان يقول مفرعا على ما سبق فالجرم ملازم للحركة والسكون و
وملازم الشي لا يسبقه فيكون حادثا مثله لانه قد ثبت له الحدوث
ومصدوق الشي هو الحركة والسكون وكل ملازم الحادث حادث ينتج
الجرم يجب له الحدوث وهذا معني قولنا العالم حادث فتاخذ هذه
النتيجة وتجعلها صغرى لبرهان الوجود وتنظمه هكذا العالم وكل
حادث يفتقر الي محدث ينتج العالم يفتقر الي محدث اما الصغرى
فاشار لها بقوله فيجب للاجرام اي الحدوث واما الكبرى فرمز لها
بقوله واذا كانت حادثة افتقرت الخ وقوله لان العالم الخ دليل الكبرى
والحاصل ان الشارح قدم دليل الصغرى حتى انتجها فاخذ النتيجة
وجعلها صغرى البرهان ثم ذكر بعد ذلك دليل الكبرى وهو حاصل ما
في المص الا ان فيه تقديم وتاخير وانما اطلنا الكلام لان اذا تم سننت
واقتصر بالبنا للمفعول اي اقتصر المؤمن او بالبنا للفاعل اي
المص اي اقتصر على التصريح بهما فلا ينافي انه قال وغيرهما وما لم
نشاهد فيه التغير الخ اي والاجرام التي لم نشاهد فيها تغير الحركات
والسكنات فهو قائل بهما خارج عن ذاته اي عن ذات العالم
والمراد بالخروج المغايرة يعني انه لابد من مرجح ذاته مغايرة لذات
العالم والا كان حادثا مثلها فلا يرجح ولا تفهم من قولنا خارجة
عن ذاته اي ذات الحق تعالى منفصلة عن ذات العالم كما يتسارع
لكثير الاذهان اذ جل الله المتعالي في مجده ان يكون منفصلا كما انه
منزه عن ان يكون متصلا بالعالم فالحق تبارك وتعالى يستحيل عليه

الاتصال

الاتصال والانفصال اذ هي من صفات الحوادث واي شي هو العالم
بالنسبة لباهر قدرته حتى يتصل به او ينفصل عنه فان قلت
الشي اما متصل واما منفصل اذ لا واسطة قلنا الحادث اما القديم فلا
كما انه لا يوصف بالكبر ولا بالصغر واما برهان وجوب القدم
الخ جعله الشارح اقترانيا من الشكل الاول مركب من شرطيتين حيث قال
وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر
الي محدث وينتج لو لم يكن قديما لافتقر الي محدث وقول الشارح لما تقدم
ان كل الخ دليل الكبرى وعليه فيكون المص ذكر الصغرى وحذف
الكبرى والنتيجة ورمز لهما بقوله فيفتقر الي محدث وهذا وجه
سهل ويحتمل كما هو المتبادر ان يكون برهانا استثنائيا وتقريره
لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة بينهما لكن كونه حادثا
محال فبطل اللازم وهو لم يكن قديما واذا بطل لم يكن قديما ثبت كونه
وهو المطلوب فحذف المص الاستثنائية استغنا عنها بدليلها
وهو قوله فيفتقر الي محدث وحذف الاستثنائية كالنتيجة
ايضا والتقدير لكن افتقاره الي محدث محال ينتج كونه حادثا
محال وقوله ويلزم الدور الخ دليل هذه الاستثنائية المحذوفة
يحتمل تقديره استثنائي كالذي قبله بان يقال لو افتقر الي محدث
لزم الدور او التسلسل وكل منهما محال فاستحال الافتقار ويحتمل
تقريره اقترانيا بان يقال الافتقار الي محدث يلزمه الدور او التسلسل
والدور او التسلسل والدور والتسلسل محال والافتقار يلزمه المحال
والاسهل في ترتيب اللوازم ان يقول لو لم يكن قديما لكان حادثا
ولو كان حادثا لافتقر الي محدث ولو افتقر الي محدث لافتقر محدثه
الي محدث نفيا لانعقاد المماثلة بينهما ولو افتقر المحدث الي محدث
الي محدث لزم اما الدور واما التسلسل وكل منهما محال وما ادي الي
المحال وهو الحدوث محال واذا استحال الحدوث ثبت القدم وهو

Copyright King Saud University